إقتصاد

الحرب تعقّد الإستيراد والتصدير وتضعف الاقتصاد سلام: خطة الطوارئ جيّدة والقرارات حاسمة

انعكاس الحرب على الامن الغذائي يمكن ان يكون كارثيا. يؤدي الاضطراب الناجم عن هذه الحالة الى تدمير البنى الاساسية للامن الغذائي وتشتيت المجتمع، وقد يؤدي الى نقص في الامدادات الحياتية الاساسية وتعطيل البنية التحتية وزيادة تكاليف النقل. وستؤدي الى تقلبات حادة في اسعار السلع والعملات

■ الخوف سيد الموقف اليوم من جر لبنان الى حرب، والمواطنون لا يملكون القدرة على تحمل عواقبها مع احتمال فقدانهم اهم السلع التي تشكل عصب الحياة لديهم. ما هي خطة الطوارئ التي ستعتمدها وزارة الاقتصاد لتأمين الامن الغذائي؟

□ لدى وزارة الاقتصاد مديرية الحبوب والشمندر السكري وهي المسؤولة عن اهراءات المرفأ التي كانت تشكل تضم مخزونا استراتيجيا للامن الغذائي في لبنان، خصوصا وانها كانت تخزن مجموع الحبوب الغذائية التي تعتبر عالميا بداية هرم الامن الغذائي الوطني. لكن للاسف، ان كل الحكومات المتعاقبة في لبنان لم تكن تملك الرؤية السليمة لموضوع الامن الغذائي الذي يحتم وجود اكثر من مرفق يضم مثل هذه الاهراءات تحسبا لكل طارئ. لذلك عندما انفجر المرفأ طارت الاهراءات وفقد لبنان نقطة ارتكاز امنه الغذائي الاستراتيجي. مع ذلك يمكنني ان اطمئن ان الرغيف متوافر باعتباره مادة اساسية غذائية لكل الناس. وقد عملنا على تحويل هذا الملف من ملف فساد وهدر الى ملف اصلاحي يدار بافضل معايير الشفافية، انطلاقا من البرنامج الذي اعد بالتعاون مع البنك الدولي والمتعلق باستلام القمح وتوزيع الطحين على الرغم من الحرب القائمة بين روسيا واوكرانيا وصعوبات النقل المرتبطة بهذه الحرب، لم نتوقف لحظة عن تأمين القمح للبنان. ان لجنة التوزيع التي تشرف على توزيع القمح والطحين مع الاجهزة الامنية، اكدت لنا ان البرنامج يظهر بدقة كيفية التحكم بتوزيع الطحين والقمح والخبز على كل المراكز المعنية في كل لبنان. ونحن اليوم من خلال التطبيقات التي وضعت يمكننا اعتماد خطة الطوارئ كتلك التي اعتمدت في توزيع مادة الطحين على الافران، وذلك خلال دقائق. لا خوف من تأمين توزيع حاجة المواطن في كل المناطق، وفي استطاعتنا اعادة التوزيع على الافران في حال حدوث اي حركة نزوح من منطقة الجنوب الى الداخل اللبناني. اما في موضوع المواد الغذائية والاستهلاكية التي تضم كل السلة الغذائية التي يحتاج اليها المواطن عند وقوع اي مكروه. ان ادارة الكوارث التابعة لرئاسة مجلس الوزراء تعمل مع الوزارات المعنية من خلال خطة طوارئ جيدة جدا لمعالجة توزيع المساعدات الصحية والغذائية وادارة الكميات الموجودة في الاسواق وداخل مستودعات المستوردين. نحن نعمل منذ فترة في حالة طوارئ دائمة وعلى مختلف المستويات المتعلقة بالطاقة والدواء والغذاء هناك جهوز في كل القطاعات. لكن الخوف يبقى على البنى التحتية التي تعاني اصلا من هشاشة مفرطة اهمها الاتصالات وطرق المواصلات من جسور وطرقات، وهذا الامر ينعكس على عمليات تأمين المستلزمات الحياتية المطلوبة

هنا يأتي دور خطة الطوارئ التي اعلن عنها رئيس الحكومة المستقيلة نجيب ميقاتي التي ستستخدم لتأمين الرغيف ولتوزيع المساعدات الانسانية والصحية. فقد اكد وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور امين سلام لـ"الامن العام" ان خطة الطوارئ "تسعى الى توجيه المساعدات الى اولئك الذين يحتاجون اليها بشكل اكبر وبحسب التطورات ما يساعد في الحفاظ على امنهم الغذائي".

وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور امين سلام.

ولا يمكن بالتالي طمأنة المواطنين من ان الموضوع تحت السيطرة كليا. الكميات متوافرة وقد وضع القطاع الخاص ايضا خطة طوارئ لكل ما يمكن مواجهته. لكن عملية النقل والانتقال والاتصال اذا ما تعرضت للضرر ستؤثر حكما على التموين.

■ شركات التأمين ترفض تغطية البواص على السفن المتجهة الى لبنان بسبب خطر الحرب او انها رفعت قيمة التغطية، كيف ستتعاملون مع شركات الضمان؟ وكيف ستمنعون التجار من قنص المواطن مرة اخرى؟

□ قبل حدوث اي ازمة الينا على انفسنا الدفاع عن المواطن ومنع تجار الازمات من استغلالهم لقد سطرت منذ فترة قصيرة جدا 250 محضر ضبط كعمل استباقي لمخالفات حقيقية، عندما شعرنا ان التجار بدأوا بالتلاعب بالاسعار من جراء موقف شركات الضمان. وجاءت الخطوة منعا للجوء التجار الى استغلال المواطن لانه امر مرفوض كليا ومخز من قبلهم، ويكفي ما استغلوه خلال الفترة الماضية. نحن في المرصاد لهم وقد طلبت من القضاء انزال اشد العقوبات بالمخالفين، علما بانه يمكن تسطير الاف محاضر الضبط ولكنني احتاج الى وقوف القضاء الى جانب وزارة الاقتصاد، وان يحكم وفق القانون لكن بالعقوبة الاشد. علما ان القانون المعمول به قد مر عليه الزمن، وهو لا يؤمن القصاص الرادع المطلوب لوقف عمل المخالفين. وكنت قد رفعت الى مجلس النواب مشروع قانون معجلا لتعديل مواد اساسية في قانون حماية المستهلك لرفع الغرامات وتغيير اليه المحاسبة مفادها "نفذ ثم اعترض". نأمل بت هذا التعديل قريبا لنتمكن من لجم كل المخالفات بشكل حقيقي ودقيق. وعلى الرغم من ضعف قوه المحاضر لا بد من لفت النظر الى انه عندما يحال التاجر على القضاء وفور صدور الحكم في حقه يسجل على سجله العدلي ضمن خانة الجرائم المالية، مما يؤثر على نشاطه التجاري وعلى اسم مؤسسته ولها تداعيات اساسية على امكاناته وسمعته، ولن نتوانى عن القيام بواجباتنا ضمن كل الامكانات المتاحة. ◄

مقال

قصّة تتصاعد بتوترات عالية

منافسة اليد العاملة السورية لليد العاملة اللبنانية قصة تتصاعد بتوترات عالية ربما ادت الى مطارح خطرة يتهرب منها الجميع. المنافسة المتزايدة بين العاملين اللبنانيين والسوريين في سوق العمل ادت الى البطالة بين اللبنانيين وتقلص الرواتب وزيادة في التشغيل غير الرسمي، بالاضافة الى قضايا متعلقة بالتأمين الاجتماعي وحقوق العمال. لمعالجة هذه النقاط ربما نحتاج بعد فترة الى وضع استراتيجيات حكومية ودولية لمعالجة وربما الى انعقاد مجلس الامن !! لوقف هذه التحديات وضمان حقوق العمال وتوازن سوق العمل في لبنان.

تحولت هذه القضية الى اثقال تتحملها الدولة اللبنانية والشعب الذي يتحمل اعباء اقتصادية واجتماعية في الدرجة الاولى حيث وفق احصاءات حديثة "فإن النزوح السوري يغطي الف منطقة من اصل 1050 منطقة لبنانية، وذلك قبل الموجة الجديدة، مع العلم انه يجب ان لا تتخطى نسبة النازحين 1 في المئة من عدد السكان، ما يعني ان الشروط الإقتصادية للنزوح غير محترمة.

فالمضاربة في سوق العمل بدأت منذ العام 2012، لأن المنافسة بدأت اولا بين اليد العاملة السورية واليد العاملة اللبنانية ثم بين ارباب العمل بعدما بات السوريون يؤسسون اعمالاً ويوظفون سوريين ويحولون الارباح المالية التي يحققونها وهي طبعا بالدولار الى الخارج. اما من الناحية العملية، فإن الكلفة المالية للنزوح لا تقل عن 59 مليار دولار منذ العام 2011 حتى العام 2022 بينما المساعدات الدولية بلغت 9 مليار دولار. وقوة اليد العاملة السورية توزعت على مجموعة متنوعة من القطاعات بما في ذلك: الزراعة، البناء والإنشاء، الخدمات والصناعة مثل محلات الحلاقة والاعمال المرتبطة بالخدمات الصغيرة الدلفري تحديدا ومرائب السيارات واعمال التجزئة والفنادق والتشغيل اليدوي. من الملاحظ ان توزيع اليد العاملة السورية على القطاعات يمكن ان يتغير مع مرور الوقت استنادا الى التطورات الاقتصادية والسياسية والسياسات التي تتبعها الحكومة. من ابرز العوامل الضاغطة على اليد العاملة اللبنانية هي المنافسة على فرص العمل ما ادى الى زيادة معدلات البطالة بين اللبنانيين، وخاصة بين الشبان. هناك الضغط على الرواتب الذي دفع بعض اللبنانيين على العمل بأجور اقل مما يتوقعونه. والتشغيل غير رسمي الذي ادى الى عدم توفر حماية كافية لحقوق العمال. والتنافس الشديد في سوق العمل اسفر عن زيادة التوترات الاجتماعية والاقتصادية بين اللاجئين السوريين واللبنانيين.

النتائج العملية التي يمكن ان تتحقق عبر هذه المنافسة بين اليد العاملة السورية واللبنانية قد تكون متنوعة وتعتمد على كيفية ادارة الوضع وتطبيق السياسات. ومن بين النتائج الممكنة والمطلوبة: تحقيق توازن في السوق العملية، تحسين الظروف الاقتصادية، تقليل التشغيل غير الرسمي بالاضافة الى تعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات الإقليمية لتوجيه المساعدات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في لبنان. من دون ان ننسى تعزيز التفاهم بين العاملين السوريين والمجتمع اللبناني للحد من التوترات.

وفي انتظار الحل بعودة النازحين الى ديارهم القريبة وهي على مرمى حجر من لبنان يجب تحقيق توازن بين استضافة اليد العملة السورية وحقوق العمال المحليين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. لتحقيق ذلك، يجب تنفيذ سياسات مناسبة تأخذ في الاعتبار مصلحة اللبنانيين قبل كل شيء.

عصام شلهوب

إقتصاد

■ وزاره الاقتصاد كانت تشكو في الماضي من انخفاض عدد المفتشين لديها، لكن اليوم كل الادارات الرسمية تعاني من عدم حضور الموظفين كيف ستتمكن من معالجه الامور المستجدة؟

□ انها من المشاكل التي شلت كل الادارات الرسمية. وهل من المنطقي ان لا تتمكن الدولة من تغذية القطاع العام بالايرادات المطلوبة لتأمين الرواتب والنقل والانتقال والعطاءات الاجتماعية، بعد اقفال الدوائر العقارية، واغلاق دوائر مصلحة تسجيل السيارات، وتوقف جباية الضرائب وفواتير الكهرباء، والتهرب الضريبي، والتهريب، وتراجع قيمة العائدات الجمركية. بمعنى ان كل العائدات التي تؤمن استمرارية مؤسسات الدولة متوقفة. ويبدو في الخفاء ان هناك قرارا بابقاء هذه الدوائر مشلولة وانا لا اعرف من يقف خلف هذا القرار. وقد تم طرح هذا السؤال داخل اجتماعات مجلس الوزراء ولم نحصل على الجواب. مع ان الحلول متوافرة وان بالحد الادنى، لكن لم يتخذ القرار بعد باعادة العمل في هذه الدوائر. بمعنى ان المسؤول عن هذا الواقع يسعى الى فرط الدولة والتفرج عليها.

■ المستوردون يبشرون بأن الاوضاع لن تكون بخير اذا ما دخل لبنان الحرب خصوصا اذا اقفلت المصارف ابوابها، كيف تقرأ هذا الموقف؟

□ المعلومات التي جمعت من القطاع الخاص تفيد بوجود ارقام معينة من المخزون الاستراتيجي ولمدة زمنية محددة تصل الى نحو 6 اشهر. لكن كل ذلك لا يعني شيئا اذا وصلنا الى الحرب ودب الخوف عند المواطنين الذين سيرتفعون حجم الاستهلاك. القطاع الخاص لا يستطيع التحمل وحده كل العبء، فهو ليس الدولة. القطاع الخاص لا يستطيع التحكم بالملاحة البحرية ولا الجوية مثلا ولا يستطيع اجبار شركات الضمان على عدم رفع اسعار البوالص على مخاطر الحرب وغيرها من الاجراءات. كان من الواجب علينا معرفة اننا بلد صغير لا حماية له وعليه ايجاد مخارج اخرى لعمليات التأمين ولا يجوز ان نبقى تحت رحمة شركة واحدة للضمان، او تحت اطار شركة واحدة في استطاعتها ساعة تشاء تعديل اتفاقية التأمين وتشل بالتالي 80% من حركة الملاحة الجوية مثلا، الموضوع سيبحث مع شركات الضمان المحلية. يحق للقطاع الخاص القول ان قدرته على الاحتمال محدودة، وعلى الدولة واجب حمايته ووضع الخطط الاستباقية التي تساعد على تخطي كل الصعوبات العملانية واللوجستية على الاقل. اما بالنسبة الى القطاع المصرفي فهو اليوم يعمل بقدره 20% من خلال حسابات تسمى "الفريش اكاونت" لتسهيل عمل المصدرين المستوردين، واذا توقفت عن العمل ستتوقف معها كل انواع التحويلات. يمكن لأي دولة معنية اذا ما ارتفع حجم الضغط على لبنان الطلب من المصارف المراسلة التوقف عن التعامل مع المصارف اللبنانية وبذلك يتم عزل لبنان كليا. انا اسعى مع اليونيفيل ومنظمة الاغذية العالمية ومع اجهزة اخرى تابعة للامم المتحدة للبحث عن المخارج الممكنة عبر الية تساعد على ادخال بواخر المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية اذا ما فرض حصار بحري على لبنان.

> **استغلال المواطن من التجار امر مرفوض كليا ومخز**

■ ماذا عن عمليات التهريب عبر الحدود التي ستزداد حكما وماذا عن تبعات النزوح السوري وحجم تأثيره على الوضع المعيشي والصحي؟

□ تهريب السلع عبر الحدود والنزوح السوري الى لبنان سيف ذو حدين. في حال وقعت الحرب هناك من يقول ان الحرب ستساعد على عودة النازحين الى سوريا، انا لست مع هذا القول اذا ما وقعت حرب ستدب الفوضى وستستغل بشكل اوسع وستتفلت الحدود وستفتح لعدد كبير من المتسللين، وبالتالي لا يمكن معرفة ماذا سيحدث. اما بالنسبة الى تأثير الحرب على التهريب فلن يكون مخيفا اكثر من تاثيرات الاحوال الاقتصادية، ولا اظن ان الحرب هي التي ستزيد التهريب. علما ان سوريا كانت المنفذ الوحيد للبنان خلال عام 2006. لكن اليوم فان المحروقات والقمح والمواد والسلع لا يمكن ان تتحرك عبر سوريا وليس لنا اليوم سوى البحر.

■ ماذا عن الملحقين الاقتصاديين اليوم ودورهم في تنمية الصادرات وحجم عملهم في الاحوال العادية وحتى الاستثنائية؟

□ الملحق الاقتصادي مركزي واساسي بالنسبة الى وزارة الاقتصاد. والدور المطلوب منه مهم جدا. لكن الملف خضع لمفهوم التقشف ورأت وزارة الخارجية ان لا حاجة الى هؤلاء في ظل الاحوال الاقتصادية التي يمر بها لبنان. الاحصاءات الصادرة عن وزارة الصناعة وعن غرف التجارة اظهرت ان قيمة الصادرات اللبنانية الى الخارج تصل الى نحو 2 مليار دولار، في حين ان قيمة ما يتقاضاه كل الملحقين الاقتصاديين هو 2 مليون دولار سنويا اي ما يوازي 0.1% من الكلفة، في مقابل ما يتم ادخاله الى البلد من عائدات. ومن وجهة النظر المحاسبية، لا يمكن التخلي عن قيمه 2 مليون دولار في مقابل داخل يساوي 2 مليار دولار. وبينت الاحصاءات ايضا وفي شق النمو، انه منذ ازمة كورونا وحتى اليوم ومن خلال وجود الملحق الاقتصادي ازداد نمو الصادرات بنسبه 17% وتوصل بعض هؤلاء الملحقين من تحقيق نتائج جيدة تصل الى نحو 50 مليون دولار كحجم صفقات فردية للصناعات المحلية. لذلك يجب اعادة صياغة هذا الملف بشكل يتلائم مع واقعنا وعدم اغلاقه. ويجب ربط هذا الملف بوزارة الاقتصاد لارتباط كل الملفات بالدوائر التابعة لها. وقد طلبنا درس الموضوع وربما نصل الى نتيجة ايجابية خلال الاجتماع الذي سيعقد مع وزير الخارجيه قريبا. مع التاكيد على اننا سنؤمن لهؤلاء الملحقين الاقتصاديين غطاء ماليا شهريا من خلال رسم يوضع على معاملات التصدير التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة. وقد تكفلت الهيئات الاقتصادية اجراء تعديلات بسيطة على الرسوم لا تشكل عبئا على الصناعي او التاجر، وبذلك يمكننا المحافظة على الملحقين الاقتصاديين.

ع.ش.

ISO 9001:2008
BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS

The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of it management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories
Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb